

٣ - ترجو من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يعقد اجتماعاً للخبراء الحكوميين لاستعراض الحالة الراهنة فيما يتعلق بجميع جوانب الهجرة الدولية للأفراد المهاه من البلدان النامية؛ وينبغي أن يركز الخبراء الحكوميين، في دراستهم، على طبيعة هذه التدفقات ونطاقها وأثرها، على أن يراعوا نواحي اهتمام جميع الأطراف، لكي يقتربوا على المؤتمر، وعلى المنظمات الدولية الأخرى، حسب الاقتضاء، الأعمال الأخرى التي يمكن الاضطلاع بها للتخفيف من العواقب الضارة الناجمة عن هذه الظاهرة، وخاصة من ناحية تأثيرها على البلدان النامية، وعلى أن يراعوا أيضاً، حسب الاقتضاء، الأعمال التي اضطاعت بها حتى الآن أفرقة الخبراء الحكوميين، وأية مواد أخرى ذات صلة؛

٤ - ترجو أيضاً من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إعداد دراسات يقدم فيها ما يلي:

(أ) استعراض الحالة الراهنة فيما يتعلق بالهجرة الدولية للأفراد المهاه من البلدان النامية استناداً إلى أحدث الإحصاءات المتاحة والمقبولة بوجه عام؛

(ب) بيليوغرافيا شاملة بالمنشورات الحالية الصادرة في هذا المجال؛

٥ - توصي الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأن يدعو جميع أجهزة ومؤسسات وهيئات منظمة الأمم المتحدة المهمة وغيرها من المنظمات الدولية المناسبة للاشتراك في إعداد الدراسات وفي أعمال اجتماع الخبراء الحكوميين؛

٦ - ترجو من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم، عن طريق مجلس التجارة والتنمية، إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين، تقريراً عن نتائج اجتماع الخبراء الحكوميين؛

٧ - ترجو من الأمين العام أن يعقد اجتماعات أخرى للفرق المشترك بين الوكالات المعنية بالنقل العكسي للتكنولوجيا، وأن يقدم تقريراً عن نتائج هذه الاجتماعات إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين.

١ - ترجو من الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لضمان إعادة تقديم البرنامج الذي قدم إلى مؤتمر المائدة المستديرة الأول لتمويل مشاريع النقل في زاير، الذي عقد في عام ١٩٨٣، بصيغته المستكملة، إلى المانحين والمؤسسات المالية قبل الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة، عن طريق اجتماع مائدة مستديرة ثان أو أي آلية مناسبة أخرى،

٢ - ترجو أيضاً من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

المجلسة العامة ١١٩

١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥

١٩١/٤٠ - النقل العكسي للتكنولوجيا

إن الجمعية العامة،

إذا تشير إلى فواترها ٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخين في ١ أيار / مايو ١٩٧٤ ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، و ٣٣٦٢ (د إ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ ، و ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، والقرارات المتعلقة بالنقل العكسي للتكنولوجيا ،

وإذا هي مازالت تعتقد أنه نظراً لأن تدفق الأفراد المهاه من البلدان النامية يعيق بشدة تنميتها، فإن الحاجة تدعوه باللحاج إلى وضع سياسات وطنية ودولية لتفادي هجرة ذوي الكفاءة وتجنب آثارها السلبية ،

وإذا هي مقتنعة بأن البحث عن حلول دائمة لمشكلة النقل العكسي للتكنولوجيا يتطلب مشاركة كاملة من جميع الأطراف المعنية ،

١ - حيث على بنقرير الفريق المشترك بين الوكالات المعنى بالنقل العكسي للتكنولوجيا الذي يعطي الاجتماعين اللذين عقدا في جنيف في ٢٤ و ٢٥ حزيران / يونيو ١٩٨٥ :

٢ - تحيط على أيها بنتيجة الاجتماع الثالث للخبراء الحكوميين المعنى بالنقل العكسي للتكنولوجيا ، الذي عقد في جنيف في الفترة من ٢٦ آب / أغسطس إلى ٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ :

(٥٦) A/40/798 ، المرفق .

(٥٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الأربعون ، الملحق رقم ١٥ (A/40/15) ، المجلد الثاني ، المرفق الثالث .